

## ور في حوار مع مجلة «محطات»:

# روابط الة وضع فمشاريع البنى التحتية

## مؤتمر الرياض جاء استمرارا لاجتماع لندن الذي كرس لمناقشة التحديات التي تواجه اليمن

### الحزب الاشتراكي لم يبق على أراض في عدن قبل قيام الوحدة وكشوفات هيئة الأراضي تثبت ذلك

أنا أتفق معك أن التحدي الأساسي أمام اليمن هو مشكلة المياه في مناطق المرتفعات، لأننا في المناطق الساحلية يمكننا حل المشكلة، وبأقل كلفة، كما نفكر حاليا في حل مشكلة المياه في تعز وإب من خلال مشروع كبير للتحلية، لكن فيما يخص المرتفعات هناك مشكلة حقيقية، لكننا ندرس هذه المشكلة وإن شاء الله نصل إلى حل.

طيب فيما يتعلق بتدهور سعر الريال في السوق، الناس يتساءلون عن أسباب ذلك، وما هي المعالجات الحكومية؟ - إلى الآن لا يوجد تدهور بالمعنى الحقيقي للكلمة، وصل سعر الدولار إلى (212) ريالاً، ونحن نعتبره في الإطار المعقول، والمشكلة الحقيقية لنا هي ارتباط السياسة النقدية بالسياسة المالية. السياسة المالية مازالت فيها اختلالات كبيرة، فمزال لدينا إنفاق كبير جداً لا يتناسب مع الموارد الموجودة، كما أننا تأخرنا بتداعيات الأزمة المالية العالمية فيما يخص إيراداتنا المعتمدة بصورة أساسية على عائدات النفط، وقد انخفضت أسعار النفط إلى ما دون النصف عما كانت عليه في العام 2008م، وهذا أدى إلى زيادة العجز في الموازنة. ونصور معي عندما يكون لدينا عجز كبير في الموازنة كما كان الحال في موازنة العام الماضي، حيث وصل العجز الفعلي إلى (9.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأنا أعتبر ذلك وضعاً غير طبيعي، لأن العجز عندما يكون بهذا المستوى ستكون أنت بحاجة إلى تمويله من مصادر غير تضخمية، ما يسبب لك هذا الإرباك الكبير. إضافة إلى ذلك فنحن نستورد كل شيء، تصوراً حتى الجانب والحلبة أصبحنا نستوردها!!

لكنكم أوقفتم استيراد بعض المنتجات؟ - منعنا بشكل جزئي استيراد الصناعات الحرفية، ولكننا لا نستطيع المضي في هذا الأمر، ونحن ذاهبون إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. ولهذا ينبغي أن نعلم أننا عندما نستورد كل شيء نزيد مقدار العجز؛ ومع ذلك فالبنك المركزي يبذل جهوداً كبيرة للسيطرة على الأمور، وإن شاء الله نصل إلى حل لظاهرة الإنفاق الكبير التي زادت من العجز في الموازنة، وأقصد به دعم المشتقات النفطية. هل تعلم أننا مازلنا ندعم المشتقات النفطية بمبلغ خمسمائة مليار ريال! هذا وضع غير طبيعي، هذا هو الدعم الذي نعتقد في الحكومة أنه لا يذهب لمستحقه. وعندما نتحدث عن هذا الخلل تقول الصحف: إننا نبحث عن المسار السهل بإلغاء الدعم عن المشتقات النفطية. الدعم لا يذهب إلى مستحقه، ويمكن أن المستحقين للدعم لا يتجاوزون (20%) المزارعين وغيرهم، ويمكن أن تطلها من خلال تعويضات لهؤلاء عبر صندوق الرعاية الاجتماعية. لكن لماذا ندعم رجل أعمال ببيعته نفطاً مدعوماً وأكثر من (40) ريالاً في كل لتر. ولذا ينبغي أن ننظر للأمر بصورة عملية، فالدعم ليس هدفاً بذاته، وإنما ننظر إلى من يذهب هذا الدعم. لكنني أؤكد لك من كل التقارير أن عدد المستفيدين من هذا الدعم لا يتجاوز النسبة التي أشرت لها.

بالتأكيد مثل أي مجتمع فيه أصوات انفصالية، ولكن الغالبية العظمى وحدويون وسيدافعون عن الوحدة، والناس في هذه المحافظات عاشوا كثيراً من دورات العنف أثناء حكم الحزب الاشتراكي، وصدقني لا توجد أسرة واحدة في تلك المحافظات إلا واكتوت بذلك... والجنان التي شكلت ألا توك وجود مشكلة؟

- لا يوجد رابط بين هذا وذاك، مشكلة الأراضي في عدن معقدة، وجزء من التعقيد سببها الحزب الاشتراكي الذي كان يحكم المحافظات الجنوبية، والذي خلط بين التوزيعات. وقد وقفنا في إحدى المرات على الأراضي المخصصة للمنطقة الحرة، وقد رأيت العجب: ففي إحدى القطع يوجد لها خمسين مالك، هذه هي وضعية المنطقة الحرة، وهذه هي التقسيمات التي كانت: لأنهم كانوا مستعجلين عندما تم الاتفاق على الوحدة، والملفات موجودة، وهناك أراضي وزعت بالعشرات والمئات لأسر محددة، وأمام وضع كهذا لا بد أن نحل مشكلة الأراضي، وهذه ليست اللجنة الوحيدة، وفي تقديري أن اللجنة الأخيرة برئاسة الدكتور يحيى الشعبي ستعمل بمهنية على فك الاشتباك، والأهم من ذلك هو الحل المؤسسي. نحن لدينا الآن قانون في مجلس النواب، وللأسف القوانين تؤخر هناك، ومازنا نعاني من هذا الأمر، وهو قانون السجل العقاري. هذا القانون سيحسم موضوع تحديد ملكية الأراضي.

وعن الأوضاع في صنعاء، هناك اتهامات للمتطرفين بإعاقة عمل اللجان المشرفة على تنفيذ شروط وقف إطلاق النار... هل أنتم راؤون عن سير عمل اللجان؟

- حتى الآن العمل يسير بشكل ممتاز، وأنا أعتبر أن كل اللجان وفي مختلف الجسور تعمل بشكل ممتاز، ونحن نتابع التقارير أولاً بأول. فيما يخص فتح الطرق ونزع الألغام، لا بد من الإدراك أن أي وقف لإطلاق النار لا بد وأن يشهد بعض الاختراقات. وينبغي أن نتعامل بصبر مع هذا الأمر. صحيح إنهم تجاوزوا البرنامج الزمني الذي طرحته اللجنة الأمنية العليا لتنفيذ الشروط الستة لوقف إطلاق النار، وبالتالي فإن أهم ما في الأمر هو فتح الطرق، والسلطة المحلية في بعض المديرية عادت لممارسة مهامها. وأعتبر أن هذه الخطوة هي الأهم، لأن عودة مدير المديرية، ومدير التربية، والقاضي هو الذي سيفرض هيبة الدولة.

اجتمعنا نحن اللجنة الخاصة بإعادة إعمار صنعاء سواء فيما يخص المشاريع أو الطرق؛ لأن صنعاء تدهمت بشكل كامل خصوصاً المرافق الخدمية: المدارس أو المستشفيات، أو المساكن. وقلنا إن الخطوة الأولى في هذا الجانب هو أن تستعيد السلطة المحلية مواقعها ومن ثم تبدأ الإعمار.

مؤخراً ناقشتم مشكلة المياه، وقد رسمت التقارير الفنية صورة قاتمة لمستقبل المياه في اليمن، هل لديك تصور لطبيعة المعالجات؟ - ما وقفنا عليه هو تقرير من أمانة العاصمة، وفيه مقترحات لمعالجات سريعة وتمت الموافقة عليها، وهناك بدائل على المدى البعيد، ولهذا شكلنا لها فريقاً آخر.

استعادة السيطرة على أنشطة تنظيم القاعدة؟ - نحن قلناها عدة مرات؛ حتى لا تنتهم اليمن، وتصبح هذه الصفة لاصقة به، بأنه أصبح ملاذاً للإرهاب. ينبغي على المجتمع الدولي أن يدرس الواقع بشكل حقيقي، فنحن لا نريد من هذا المجتمع أن يدعو لانعقاد مؤتمر من أجل اليمن؛ لأنه أصبح ملاذاً للقاعدة. اليمن - مثلها مثل أي بلد آخر - يوجد فيه عناصر تطرف، وعناصر إرهاب، وجدت هذه العناصر في فترة سابقة لأحداث سبتمبر، واكتوت اليمن واقتصادها بنار الإرهاب، من خلال ضرب السواح والمدمرة كول في عدن، والناقلة ليمبرج في حضرموت. وكنا منذ ذلك الوقت ننبه المجتمع الدولي إلى خطورة هذا التنظيم، المجتمع الدولي لم يكن يسمع ما نقول، وقد استيقظ بعد أحداث سبتمبر، وقال: ينبغي أن نعلن شراكة لمحاربة الإرهاب، ومع ذلك أقولها بوضوح: اليمن لا يمكن ملاذاً للإرهاب، توجد عناصر إرهابية، هذا صحيح، لكن القاعدة توجد في كل مكان حتى في الدول الصناعية... وسنجد أن الذين ينضمون إلى تنظيم القاعدة داخل الدول الكبرى أكثر مما هو عليه الوضع في اليمن. ينبغي أن نعترف بأنه يوجد لدينا بذور تطرف وإرهاب وعناصر للقاعدة نتيجة للتحديات التي نواجهها، توجد بطالة في أوساط الشباب؛ نتيجة للفقر، والمتطرفون يوجدون في مناطق نائية وبعيدة جداً؛ ومع هذا اليمن أعلنت حربها على الإرهاب، وقبل ذهابنا إلى لندن كانت للضربات الاستباقية التي وجهت ضد مواقع للقاعدة تأثيرها الكبير في تغيير تلك النظرة التي كانت قائمة عن اليمن. وفي الاجتماع أعلننا التزامنا الكامل بمواصلة حربنا على الإرهاب واستمرار شراكتنا مع المجتمع الدولي.

الوضع في الجنوب، هناك تشكيل لجان للأراضي وأخرى لمعالجة الأوضاع الوظيفية؟

- فيما يخص الوضع في المحافظات الجنوبية، هو كما قلت في إحدى جلسات مجلس النواب: الخطاب هو الخطاب، خطاب الانفصال رفع في عام 1994م، أما فك الارتباط فمصطلح جديد لا أدري من أوعن به؛ لهذا عندما يطرح البعض اليوم أن الطرح الانفصالي سببه وجود مظالم، وغبن في المحافظات الجنوبية، طيب هذا الخطاب رفع في 94م والوحدة لم يمر عليها سوى أربع سنوات، وهؤلاء مازالوا في السلطة، ولم تكن هناك قضية المتقاعدين، ولا قضية أراضي، وهم من نهبوا. الحزب الاشتراكي عندما كان في السلطة لم يبق أراضي في عدن عشية قيام الوحدة، والكشوفات موجودة في هيئة الأراضي. ولهذا لا يوجد ارتباط بين عناصر لديها أجندة الانفصال، وبين المظالم والغبن الذي يتحدثون عنه. هذه مسألة يجب أن تحسم، الخطاب هو الخطاب وأضيف إليه مصطلح فك الارتباط؛ وبالتالي فأننا أعتبر ما يجري في المحافظات الجنوبية دعوة من عناصر فقدت مصالحتها وكان هذا الوطن في حالة بيع وشراء. أنت لم تكن تمثل كل أبناء المحافظات الجنوبية في فترة من الفترات، أنت كنت هاضماً لهم، وبالتالي فهؤلاء وحدويون حتى العظم، وأكبر دليل دفاعهم عن الوحدة في حرب الانفصال، وسيظلون يدافعون عنها، وستظل هذه الأصوات

طريق عمران عدن، هذا المشروع قد وقعنا القرض المخصص له منذ أربعة أو خمسة أشهر، ومازال في مجلس النواب، ولن أستطيع أن أعمل مناقصة المرحلة الأولى للمشروع إلا حين يتم إقرار القرض من البرلمان ويصدر به قرار جمهوري، ومن ثم سوف أقوم بتأهيل شركات محددة... صحيح أن لدينا خلا، ونحن بحاجة لتعديل بعض تشريعاتنا لكي يكون هناك طريق سريع لتنفيذ المشاريع والاستفادة من القروض، ولكن هذا هو واقع الحال وحتى لا تنتقد الحكومة جزافاً.

هل أفهم من هذا أنه لا يوجد خلل في الحكومة ووزارة التخطيط تحديداً المعنية بالتعاون الدولي؟

- شرح لك الخطوات التي تم بها القروض أو المنح، ومع هذا يوجد خلل لدينا، أنا معك في هذا، ولكن ليس الخلل كله لدينا حتى لا نظلم، مساراتنا لإقرار المناقصات طويلة، وهذا قانون إقرار قانون المناقصات! وتفضل قل لي: كيف أختصر الطريق وأقر مناقصة؟! وكما تعلم أن المناقصات لم تعد سلطة الحكومة بل للجنة العليا للمناقصات، لقد أصبحت هذه اللجنة مجلس وزراء موازي لمجلس الوزراء في موضوع المناقصات. تصور كم أعاني من أجل الإسراع في إقرار أي قرض داخل مجلس النواب. صحيح نحن بحاجة لكي نتفق على اختصار المسافات وإيجاد مسارات سريعة، وهناك خلل آخر في بعض الوزارات مثل عدم وجود وحدات تنفيذية؛ فبعض الوزارات غير مهياة، وليست لديها دراسات كافية عن المشاريع، والبعض الآخر أعتبرها وزارات نموذجية مثل وزارة الأشغال العامة والطرق، لديها دراسات ووحداتها التنفيذية؛ وتستوعب مشاريعها بشكل كبير. وأنا أظن بشكل مستمر بضرورة فصل إدارة المشاريع عن البيروقراطية الموجودة في الوزارات.

وفيما يخص مؤتمر برلين هل سيشهد تعهدات مالية جديدة لدعم اليمن؟

- سنحرص أشد الحرص على أن يكون التمثيل في المؤتمر بما لا يقل عن المستوى الوزاري كما كان عليه الأمر في مؤتمر لندن الأخير؛ حتى يكون هناك قرار. ثانياً: ما سيناقش في مؤتمر برلين هو خلاصة لما تم مناقشته في مؤتمر لندن ومؤتمر الرياض؛ وبالتالي سيقف على خلاصة ما تم من قبل، وسيحدد ماذا على المجتمع الدولي من التزامات تجاه دعم اليمن. وأتصور - ونحن في إطار التحضير له - أن هذا المؤتمر سيرجح بإشهار مجموعة أصدقاء اليمن، وسيكون لهذه المجموعة كيانها الاعتيادي، وستقف باستمرار على الأوضاع في اليمن أولاً بأول، وسيترافق مع هذا الأمر تأسيس صندوق لدعم اليمن بشكل مستمر، قد تلتزم الدول المشاركة بتعهدات مالية خلال هذا المؤتمر وقد تلتزم في وقت لاحق.

وما ذكر عن تأجيل موعد انعقاد المؤتمر حتى مايو؟ - مازلنا نتناقش مع دول مجلس التعاون باعتبارهم مكوناً أساسياً من مكونات مجموعة أصدقاء اليمن، ونتناقش أيضاً مع الاقتصاد الأوروبي، لا يهمننا الوقت بقدر ما يهمننا نجاح هذا المؤتمر والتحضير الجيد له. وفيما يخص الحرب على الإرهاب، هل استطعت